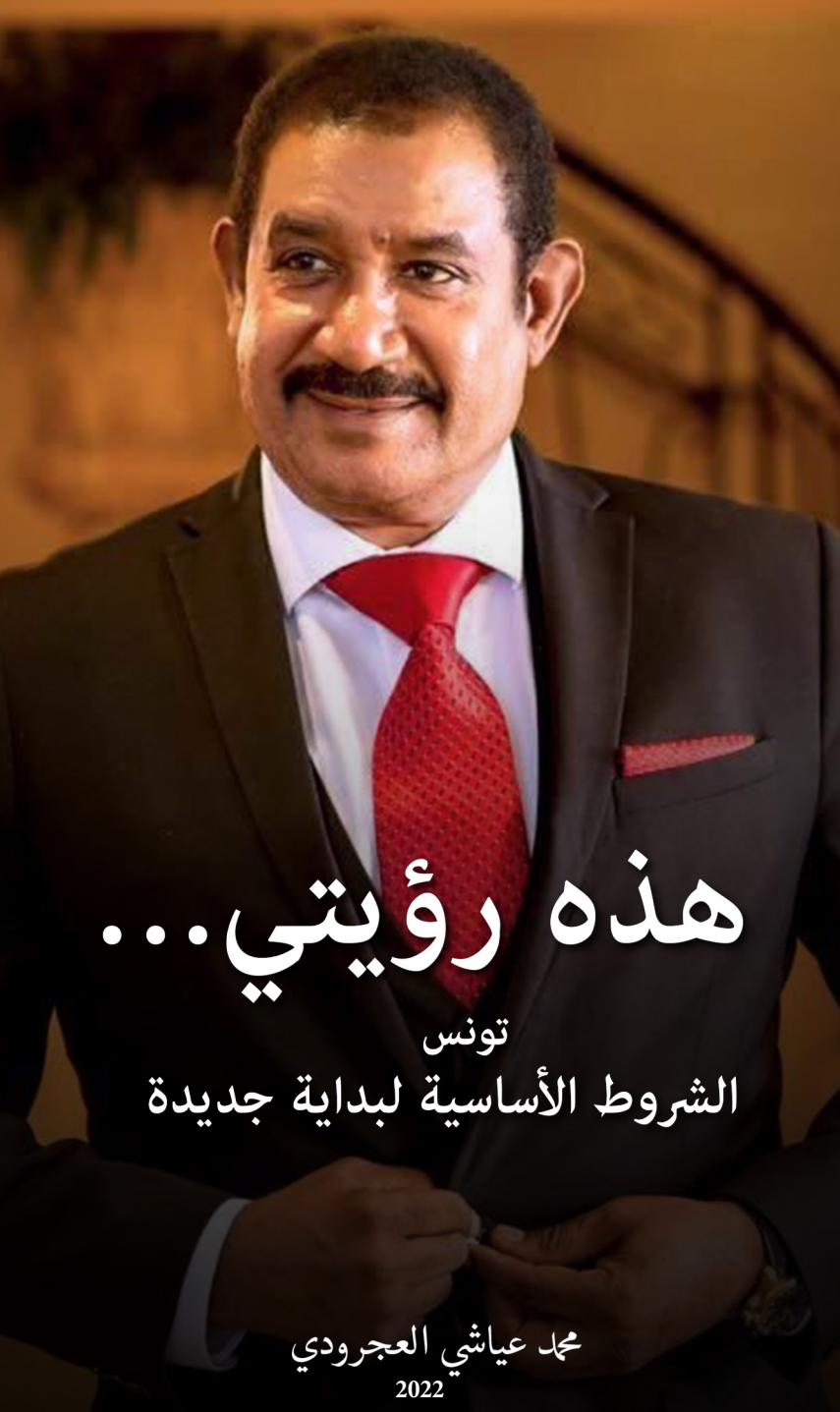

هذه رؤيتي...

تونس

الشروط الأساسية لبداية جديدة

محمد عياشي العجرودي

2022

تقديم

لماذا نبادر بطرح رؤيتنا ؟

إذا كان ابن خلدون يجعل الترف السبب الأبرز في سقوط الدول، عن طريق النخبة الحاكمة التي ترفل في النعيم ناسية أو متناسية آلام شعوبها، فتستقوي عليهم بالقوة المسلحة كلما دعت الضرورة لإسكاتهم، فإنه يؤكد أن الاستبداد و"الانفراد بالمجد" هو السبب الثاني الذي يؤدي للسقوط.

ليس لدينا من خيار اليوم، أمام هذا الوضع الذي تعيشه بلادنا تونس، إلا ان نبادر ونطرح رؤى ونخلق فرصاً اقتصادية جديدة، نبني ثقافة حبّ العمل وريادة الأعمال، نجعل الناس يتحملون مسؤولية تحسين حياتهم ويقنعون انّ ذلك لا يتمّ الاّ بالكدّ والجهد والعمل، بدلاً من وضعهم في موقف المتفرّج والجالس وسط فقره وخصاصته، ويلوم الآخرين على كلّ ذلك..

> **"أن الاستبداد و"الانفراد بالمجد" هو السبب الثاني الذي يؤدي للسقوط"**

انّ الهدف من طرح هذه الرّؤية تقديم منظور حول الأنواع المختلفة للسياسة الاقتصادية التي ميزت عملية التنمية في البلدان التي حقّقت نجاحات في العقود الأخيرة والتي أصبح يضرب بها المثل، انطلاقا من تجربة

شخصية عشتها مع قادة هذه البلدان ومسايرة إلى حدّ ما طريقها في بلوغ ما وصلت إليه اليوم من تقدّم ورخاء لشعوبها.

لا يختلف اثنان، انّ هذه البلدان شهدت تحولات سياسية واقتصادية ذات حجم استثنائي. في المجال السياسي، كان أبرز تحول هو عملية الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، على الرغم من أن هذا الاتجاه ليس عالميًا، لم يكن التغيير الاقتصادي أقل إثارة للإعجاب.

وقد عانى العديد من هذه البلدان من أزمات اقتصادية ومالية حادة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وكانت الاستجابة لهذه الأزمات بمثابة تغيير عميق في النموذج الاقتصادي.

شهدت جميع البلدان الناشئة الانتقال من نموذج التنمية الاقتصادية الذي تقوده الدولة والمتطلع إلى الداخل إلى نموذج آخر، مع التركيز على السوق والملكية الخاصة والانفتاح الكبير على الخدمات والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، لكن دور الدولة لم يختف فهي ظلت لاعبا رئيسيا في صناعة التطور ودفع محركات التنمية.

”لكن دور الدولة لم يختف فهي ظلت لاعبا رئيسيا في صناعة التطور ودفع محركات التنمية“

لقد تميزت هذه البلدان بتحالف وثيق بين الحكومة والإدارة مع قطاع الأعمال. كانت إحدى النتائج الطبيعية المهمة لهذا الترتيب السياسي هي السيطرة والتوجيه الشديد للطبقة العاملة. نظرًا لأنه كان من الصعب إدارة تحالف وثيق بين الدولة ورأس المال، كانت الحياة السياسية داخل هذه الدول غالبًا سلطوية، حيث استخدم القادة التعبئة الأيديولوجية (الدين، الإيديولوجيا، القومية أو مناهضة الغرب) للفوز بقبول المجتمع.

"هذه رؤيتي للشروط الأساسية لبداية جديدة لتونسنا اليوم"

لنا في هذه الأمثلة ككوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة دليل واضح على ذلك، إذ كانت الدولة العامل الأكثر فاعلية لسياسة التحفيز للمبادرة والتشجيع على بعث المشاريع، باختصار إعطاء الثقة الكاملة لصاحب رأس المال.

هذا تقدير موقف لحالة بلادنا اليوم، وهذه رؤيتي للشروط الأساسية لبداية جديدة لتونسنا اليوم.

محمد عياشي العجرودي

تونس: الشروط الأساسية لبداية جديدة

في مواجهة الطموحات التي غذتها أحداث 2011، أصيب التونسيون بخيبة أمل كبيرة بسبب النظام السياسي الذي كان لا يتماشى مع واقع البلاد، أصبح الاقتصاد في طريق مسدود بعد عشر سنوات من الارتجال والهوى، والوضع الاجتماعي المتزايد الصعوبة الذي يهدد بمزيد التدهور في أي وقت.

أمام هذا الوضع لا يمكن إلا لهبَة وطنية أن تقوّم البلاد وتعيدها إلى طريق التجديد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

هناك حاجة اليوم إلى إصلاحات جريئة أكثر من أي وقت مضى لوقف النزيف واستعادة صورة البلاد وإعادتها إلى طريق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

"لا يمكن إلا لهبَة وطنية أن تقوّم البلاد وتعيدها إلى طريق التجديد السياسي والاقتصادي والاجتماعي"

لا يمكن القيام بذلك دون استعادة سلطة الدولة والمؤسسات، وإعادة تأهيل قيمة العمل وإعادة تشكيل المشهد السياسي وإطاره المرجعي الدستوري والقانوني بمعنى يكون أكثر انسجاما مع الواقع الرّاهن للبلاد... والتطلعات المشروعة للتونسيين.

أولا - تقدير الموقف: 2010 - 2020 أسوأ عقد منذ الاستقلال:

أتاحت أحداث 14 جانفي 2011 لتونس فرصة للتعافي ولاقتصادها فرصة للوصول إلى مستوى جديد.

استدعى الوضع أن تستفيد الأطراف المتمكّنة والقائمة على الحكم سنة 2011 من مكاسب القوة والإمكانات التي حققتها الدولة على مدى نصف قرن، وأن تبدأ بالإصلاحات اللازمة لتكييف نموذج التنمية مع التحديات الجديدة التي تواجهها البلاد حد سواء اقتصاديا واجتماعيا.

"فقدت تونس نقاط القوة التي يمكن أن تبني عليها"

إن دمقرطة الحياة السياسية والحوكمة الاقتصادية الأفضل يجب أن تدعم هذا النهج، وتسهل عملية الإصلاح وتعزز المبادرة الخاصة من أجل تلبية التطلعات الجديدة للسكان المتعلقة بتحسين مستوى المعيشة والنضال مع اجل المزيد من فرص النجاح ضد البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي والاستبعاد.

كان من شأن خارطة الطريق هذه أن تحصل على دعم مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وكذلك جميع مكونات المجتمع وتجعل تنفيذ البرامج أسهل.

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على أحداث 2011، لم يتم تنفيذ الإصلاحات اللازمة، علاوة على ذلك، فقدت تونس نقاط القوة التي يمكن أن تبني عليها، ولا سيما استقرار إطار الاقتصاد الكلي، والمستوى المعتدل لديونها، والقدرة الريادية لرجال الأعمال فيها، وثقة المشغلين الوطنيين والأجانب.

"لم تكن العوامل المؤاتية لانتعاش البلاد خلال العقد 2010-2020 غائبة"

وفوق كل شيء، فقد الاستقرار والصفاء اللذين كانا دائمًا نقاط القوة التي تمكنت دائمًا من بناء سمعتها وصياغتها.

ومع ذلك، لم تكن العوامل المؤاتية لانتعاش البلاد خلال العقد 2010-2020 غائبة: انتعاش عالمي بعد الأزمة المالية 2008/2007، سعر نفط معتدل مقارنة بالعقد السابق، دعم غير مسبوق من قبل المجتمع الدولي بسبب التحول الديمقراطي والمكاسب الكبيرة الموروثة من قبل انجاز عام 2011، بما في ذلك على وجه الخصوص احتياطي قدره 5.6 مليار دينار من الموارد العامة غير المخصصة، والديون المعتدلة، وتصنيف سيادي مشرف، وسهولة الوصول إلى السوق المالية الدولية.

- **نظام سياسي غير قادر على التكيف بشكل متزايد:**

اختارت السلطات القائمة بعد انتخابات 2011 دستورًا جديدًا ونظامًا برلمانيًا، بالتالي ترسيخ نفسها في منطق الانفصال الجذري عن الماضي، بدلاً من

عملية بناء عقلاني ومتسامي، الأمر الذي من شأنه أن يقودها إلى التفكير بشكل أفضل في التونسي. السياق وقدرته على الترحيب واستيعاب نموذج الحكومة الذي سيتم اعتماده.

بعد عشر سنوات، يستمر الشعور بأن هذه الخيارات لا تتماشى مع الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للبلد في النمو.

يتهم البعض هذه الاختيارات، التي لم تكن موضع استشارة شعبية، بأنها سبب عدم استقرار البلاد، وتخفيف المسؤوليات وعدم قدرة السلطات على اتخاذ القرارات والبدء في الإصلاحات اللازمة. إن اختيار النظام الانتخابي الذي لا يمكنه تحقيق الأغلبية والفترة 2011-2014 سيؤدي إلى حلول سياسية فريدة من نوعها تترك بصماتها: "الرباعية" التي تحل محل المؤسسات في عملية صنع القرار، حكومة تكنوقراط ليسوا في الواقع واحدًا ويضعون في صف أكثر المؤسسات الجمهورية إستراتيجية.

"تم إهمال الترتيبات المؤسسية الخاصة بالديمقراطية البرلمانية والواردة في الدستور جانباً بشكل متعمد"

كان من المفترض أن تحقق انتخابات 2014 الاستقرار السياسي في البلاد وتسمح للمؤسسات بالعمل. للأسف، لن تسفر هذه الانتخابات عن أغلبية قادرة على ضمان تسيير شؤون الدولة. أدى المأزق الناتج عن ذلك إلى

ظهور آلية يرى الكثيرون أنها غير طبيعية: الإجماع، والذي سيكون أوضح مثال على ذلك اتفاق " وفاق قرطاج ".

مع هذا العقد السياسي، تم إهمال الترتيبات المؤسسية الخاصة بالديمقراطية البرلمانية والواردة في الدستور جانباً بشكل متعمد. بالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة الرغبة في إعادة الحساسيات السياسية العديدة إلى الإجماع لتطوير برنامج ما وتحديد الأولويات المشتركة قد حرمت التصويت الشعبي من أي أهمية سياسية.

"تحملت الدولة ومؤسساتها العبء الأكبر من الارتباك المنتشر في تونس بين الدولة الوطنية والحكومة - الدولة"

من الناحية التشغيلية، أدى البحث عن توافق في الآراء بأي ثمن، حتى لو كان مستحيلاً موضوعياً، إلى عرقلة العديد من مشاريع القوانين أو اعتماد قوانين تفتقر إلى الاتساق والفعالية. وسيظهر تأثير ذلك على قدرة الدولة على تبني وتنفيذ الإصلاحات اللازمة، لا سيما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا - تدهور الدولة والمؤسسات:

تحملت الدولة ومؤسساتها العبء الأكبر من الارتباك المنتشر في تونس بين الدولة الوطنية والحكومة - الدولة.

كثير من التونسيين الذين يعتقدون أنهم يهاجمون الأنظمة والحكومات قبل 2011 هاجموا بالفعل الدولة ومؤسساتها ورموزها.

كما ساهم ذلك في تشتيت المسؤوليات الكبيرة للدولة وتضارب الاختصاصات التي نتجت عن ذلك.

بذلت السلطات المستقلة التي أنشأها الدستور كل ما في وسعها للاستيلاء على جزء من سلطات الدولة. في غياب سلطة بديلة لصالح الدولة، الضامن الأصلي والملاذ الأخير لاستمرارية مؤسسات الجمهورية، أساءت هذه السلطات أحيانًا استقلالها وتسببت في أزمات مؤسسية خطيرة، مثل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

> **"تم زعزعة استقرار أجهزة الدولة الرئيسية (الأمن، الجمارك، الضرائب، المالية، الخ)"**

وعلى الصعيد ذاته، فقد خرجت الحكومات المتعاقبة بعد 2011 في عدة مناسبات في مواجهة مشاهد عنف مثل استبدال العلم الوطني في جامعة منوبة بعلم تنظيم متطرف أو في مواجهة مطالب بسيطة ذات صبغة اجتماعية كاتفاق الكامور، كلّ هذه المستجدّات تقدم المثال الأكثر وضوحاً على فقدان سلطة الدولة: عقد تم توقيعه بالإكراه بين وزير الجمهورية وممثلي المعتصمين بوساطة وبضمان الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)!

أخيرًا، ساهمت المحاولات المتكررة لمواءمة الإدارة في إضعاف سلطة الدولة. الميل إلى تطوير هذه المؤسسة نحو إدارة الغنائم، في حين أن هذه المؤسسة كانت منذ الاستقلال دائمًا إدارة مهنية وشخصية جمهورية.

إن عمليات التوظيف الضخمة دون الرجوع إلى معايير الكفاءة ودون أن تمتلك الإدارة الوسائل للإشراف على الموظفين الجدد في وقت كانت فيه حالة زعزعة الاستقرار تمامًا لم تساعد في الأمور.

بالإضافة إلى ذلك، تم زعزعة استقرار أجهزة الدولة الرئيسية (الأمن، الجمارك، الضرائب، المالية، الخ) وتغيير الإدارة العليا لشاغليها دون أن يكون المسؤولون الجدد مستعدين لتولي مثل هذه الوظائف.

ثالثا - الاقتصاد، ضعف العلاقة الانتقالية:

على الرغم من أن الأحداث التي ميزت تونس في عام 2011 كانت متجذرة جزئيًا في الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، كان الاقتصاد هو العلاقة الضعيفة في الانتقال السياسي الطويل في تونس.

"كان الاقتصاد هو العلاقة الضعيفة في الانتقال السياسي الطويل في تونس"

لم يول دستور 2014 سوى القليل من الاهتمام للمسألة الاقتصادية، على عكس الجوانب السياسية والاجتماعية. كانت

الاستراتيجيات مفقودة وعملية التخطيط شبه مهجورة.

أصبحت قوانين التمويل التكميلية هي القاعدة، والبرهان، إذا لزم الأمر، على الافتقار إلى الرؤية وعدم الدقة في إعداد الميزانية وفي البرمجة الاقتصادية والمالية بشكل عام.

انّ الضرر الناجم عن هذا القصور في الإدارة الاقتصادية هائل: انخفاض في النمو السنوي للاقتصاد مقارنة بالعقد 2000-2010 بنسبة 4 ٪ (3 ٪ إذا لم نأخذ في الاعتبار عام 2020 الذي شهد انخفاضًا حادًا بنسبة 9.2. ٪ بسبب عواقب وباء فيروس كورونا)، وارتفعت نسبة البطالة من 13.7٪ إلى 17.3٪ من السكان العاملين بين عامي 2010 و2020، والقوة الشرائية في انخفاض حاد واستمرار التدهور في الظروف المعيشية.

تضررت قطاعات كاملة من الاقتصاد (السياحة، والمنسوجات، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة) نتيجة تعاقب الظواهر (انعدام الأمن، وباء الصحة، وما إلى ذلك) وعدم وجود استجابات مناسبة من السلطات المعنية.

"تضررت السمعة المالية للبلد بسبب التدهور الشديد في التصنيف السيادي"

تضررت القدرة على تنظيم المشاريع وسيطر الإحباط على العديد من رجال الأعمال، وانتهى الأمر ببعضهم إلى ترك النشاط أو مغادرة البلاد.

وبعيدًا عن الأضرار التي حدثت في المجال الحقيقي، فقد تدهور الوضع المالي بشكل حاد، بما جعل البلاد تواجه الآن مأزقًا حقيقيًا في الميزانية، بينما وصل الدين إلى مستويات لم يسبق لها مثيل من قبل.

في الواقع، ارتفع نصيب الفرد من الدين العام من 2430 د في عام 2010 إلى 7870 د في عام 2020 ومن المحتمل أن يتجاوز 9000 دينار في نهاية عام 2021. وقد تضررت السمعة المالية للبلد بسبب التدهور الشديد في التصنيف السيادي والترتيب ضمن التقارير والمنتديات الدولية مثل منتدى دافوس.

وقد أدى ذلك إلى نظرة قاتمة وفقدان الثقة في المستقبل، خاصة بين الشباب.

يلخص الجدول التالي النتائج الاجتماعية والاقتصادية للعقد 2011-2020:

مؤشرات التغيير 2010-2020

مؤشرات	2010	2020
عدد السكان	10.640.000	11.820.000
الناتج المحلي الإجمالي بالمليار الدينار الجاري	63 م د	110 م د
الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	44 م$	39 م$
النمو السنوي	٪4.5	٪0.5
الناتج المحلي الاجمالي للفرد بالدينار	6.000 د	9.300 د
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	4100 دولار	3300 دولار
تضخم	٪4	٪5.6
معدل البطالة في نهاية الفترة	٪13.7	٪17.3
معدل الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي نهاية الفترة	٪24.6	٪13.3
معدل الادخار / الدخل القومي الإجمالي في نهاية الفترة	٪21	٪4
العجز الخارجي الحالي٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٪4.7	٪8.5
ميزانية الدولة بالمليار دينار	18.3 م د	41.7 م د
حصة الميزانية في الناتج المحلي الإجمالي	٪29	٪37.9
عجز الموازنة / الناتج المحلي الإجمالي	٪1.1	٪10.5
كشوف المرتبات في الخدمة العامة	6.8 م د	19.3 م د
سداد الدين	3.6 م د	7.5 م د
الإنفاق الاستثماري للدولة / الناتج المحلي الإجمالي	٪25	٪8
الدين العام	25.6 م د	93 م د
الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	٪41	٪85
الدين العام / ساكن	2430 د	7870 د
الدين العام الخارجي	15.4 م د	60 م د
الدين العام المحلي	10.2 م د	33 م د

- الأرقام بالمليار دينار

خارطة طريق وإصلاحات لتغيير مسار البلاد:

في هذا السياق الذي أصبح أكثر صعوبة بسبب تداعيات أزمة الفيروس التاجي "كوفيد 19"، ليس أمام البلد من خيار آخر سوى تعزيز الاهتمام بالقضايا الاقتصادية، وتكييف نموذج التنمية الخاص بها والانخراط بطريقة فعالة وحازمة. أصبحت ضرورية اليوم.

أولا: إعادة تشكيل المشهد السياسي والإطار الدستوري والقانوني:

يتحدث غالبية التونسيين الآن لصالح مراجعة الإطار السياسي الذي يعتبرونه غير ملائم من حيث السياق والطموحات التي يحملونها. وهذا يفسر جزئياً القبول الإيجابي للإجراءات التي قررها رئيس الجمهورية قيس سعيد في 25 جويلية 2021، وكذلك الإجراءات الصادرة في 22 سبتمبر 2021، على الرغم من أنها تحيد في بعض النواحي عن نص الدستور.

"ليس أمام البلد من خيار آخر سوى تعزيز الاهتمام بالقضايا الاقتصادية"

لقد أصبح واضحًا للجميع بالفعل أن المرجع الدستوري الذي تم وضعه في عام 2014 والقانون الانتخابي لا يمكن أن يفضيا إلى إطار سياسي قادر على تولي مسؤولية الأولويات الحالية والمستقبلية للبلاد، ولا يلبي تطلعات التونسيين نحو أفضل مستوى للمعيشة.

يبدو الآن أنه لا مفر من اتجاهين من أجل تكييف النظام السياسي المعمول به اليوم.

أولاً - إعادة تنظيم السلطات داخل السلطة التنفيذية وبين الأخيرة والتشريعية، ثم إعادة النظر في قانون الانتخابات، الأمر الذي قدم دليلاً على عدم قدرته على تحقيق أغلبية مريحة لحكم البلاد، مما يجعل من الصعب إدارة الشؤون العامة وتنفيذ البرامج والإصلاحات اللازمة للتنمية.

"الميل إلى التطرف في المواقف ينذر بخطر مزيد التصعيد"

بالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة النظر في دور السلطات المستقلة. وقد تم استثمار هذه مع جزء من سلطات الدولة، مما ساهم في إضعاف سلطتها وفي بعض الأحيان أدى إلى حالات عرقلة خطيرة للغاية (حالة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات)، في غياب الإمكانيات القانونية.

سيتعين على لجنة من المتخصصين في هذه المسائل دراسة البدائل الممكنة المختلفة واقتراح برنامج إصلاحات سيتم تقديمه لاستشارة شعبية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الميل إلى التطرف في المواقف ينذر بخطر مزيد التصعيد بما يتطلب بذل جهود كبيرة بسرعة من أجل جلب مختلف الأطراف المعنية إلى مزيد من الحكمة من خلال فتح حوار يأخذ في عين الاعتبار أفضل

المصالح للبلاد ويؤدي إلى مصالحة وطنية حول عدد من القيم وبرنامج تعافي قابل للحياة.

ثانيا - تأهيل القضايا الاقتصادية:

تتطلب إعادة تأهيل القضايا الاقتصادية أولاً إنشاء هيكل له دور استشاري وذي طبيعة تقنية إلى حد ما، على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي السابق، يتألف من ممثلين عن المنظمات المهنية، وخبراء في الإدارة، وأكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني. المجتمع الذي يعمل في المجال الاقتصادي والاجتماعي ويتكون اختصاصه من مناقشة الإصلاحات التي بدأت أو مشاريع الإصلاح التشريعي المقترحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتنوير الحكومة ودعمها وإدخال المزيد من التماسك والسرعة في إنتاج المعايير وتنفيذ الإصلاحات.

"تحويل المعهد الوطني للإحصاء إلى سلطة إدارية مستقلة"

تتطلب إعادة تأهيل القضايا الاقتصادية أيضًا إعادة تنشيط عملية التخطيط والبرمجة الاقتصادية والمالية في إطار الميزانية الاقتصادية أو أي إطار آخر مناسب (أي قانون البرمجة الاقتصادية)، وكذلك إلحاق الباب الثاني من الموازنة بـ وزارة التنمية، على الأقل لفترة معينة، من أجل تجنب أن يكون المتغير المتبقي باستمرار في الميزانية وأن مستواها ينخفض في كل مأزق في الميزانية كما هو الحال منذ عام 2011. تأكيد خيار الوظيفة الإدارة، ذات

الطابع الجمهوري، والهدف الوحيد منها هو خدمة المصالح العليا للبلاد، بغض النظر عن النظام القائم وتحويل المعهد الوطني للإحصاء إلى سلطة إدارية مستقلة، مثل تعزيز الفعالية لهذه المؤسسات وحمايتها من النفوذ السياسي.

من حيث الحوكمة النقدية، يتطلب ذلك أولاً إعادة صياغة تفويض البنك المركزي ليشمل جنبًا إلى جنب مع الحفاظ على استقرار الأسعار، البنك الفرعي، لدعم الاقتصاد، ثم مراجعة نموذج الحوكمة الخاص به، ولا سيما من خلال مراجعة الأساليب الحالية لتعيين المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة من أجل ترسيخ استقلاليته تجاه الحكومة بشكل خاص.

ثالثا - تكييف نموذج التنمية:

يحتاج نموذج التنمية إلى التحديث حتى يصبح شاملاً وأكثر توازناً.

"يجب أن يوفق نموذج التنمية أخيرًا بين مقتضيات الحاضر وقيود المستقبل"

يجب أن يتيح النموذج دمج أكبر عدد ممكن من الخريجين الشباب من خلال تطوير تقنيات وأنشطة خدمية جديدة (التمويل والصحة والتعليم)، والخيار الحازم تجاه الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والوصول إلى المزيد من المنتجات والخدمات المتقدمة النطاقات: NTCIs، واقتصاد المعرفة، والطاقات المتجددة، والنمو الأزرق و"الاقتصاد الفضي"،

كما يجب أن يكون هذا النموذج أكثر توازناً وأن يقوم في نفس الوقت على الطلب المحلي والاستثمار والتصدير من أجل تعزيز النمو وفي نفس الوقت الحفاظ على الأرصدة المالية وخاصة الأرصدة الخارجية.

يجب أن يوفق نموذج التنمية أخيرًا بين مقتضيات الحاضر وقيود المستقبل، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، والحفاظ على المديونية عند مستوى يراعي مستقبل الأجيال القادمة واعتبارات السيادة الوطنية. وهذا يتطلب أيضًا إرساء "القاعدة الذهبية" من حيث الدين من خلال وضع حد لعجز الموازنة (4٪) أو حد أقصى لنسبة الدين العام (70٪) يجب أن نعود إليه سريعًا وليس أكثر. إنشاء كيان جديد "Agence Tunisie-Trésor" تتمثل مهمته في القيام نيابة عن الدولة بالتوجّه إلى السوق المالية وإدارة الديون من خلال إدخال تقنيات الإدارة الديناميكية.

"ينبغي اعتماد نهج جديد للتنمية الإقليمية"

وفي الوقت نفسه، ينبغي اعتماد نهج جديد للتنمية الإقليمية، من خلال تنفيذ استراتيجية تجعل تونس شريطا ساحليا متكاملا، مع مناطق موحدة، واقتصاد تنافسي يستفيد من قربها من منطقة اليورو والبحر الأبيض المتوسط و الفضاء المغاربي وأفريقيا.

يجب أن يقوم هذا النهج على مجموعة من التوجهات القطاعية والبرامج والأدوات الجديدة.

رابعا - الإصلاحات الاقتصادية والمالية الجوهرية:

> **"يجب إعادة فحص التدريب في المدرسة القومية للإدارة"**

دعماً للجهود المبذولة لتكييف نموذج التنمية، يبدو أن هناك حاجة إلى سلسلة من الإصلاحات. تشمل هذه الإصلاحات الضريبية، والإصلاح المصرفي، وإصلاح الإدارة، والمؤسسات العامة، والتعويضات والتحويلات الاجتماعية.

هذه الإصلاحات ضرورية إذا كان للبلاد أن تمنح نفسها الوسائل لمواجهة الصعوبات بأكبر فرصة للنجاح.

إن التأجيل المستمر لهذه الإصلاحات الأساسية يجعلها أكثر كلفة اجتماعياً ومالياً ويصعب تنفيذها.

يجب أن يمر إصلاح الإدارة من خلال تأكيد طابعها الجمهوري، كهيكل مستقر، بعيدًا عن التأثير السياسي؛ إدارة مهنية مثل تلك التي عرفتها تونس منذ الاستقلال.

بالإضافة إلى ذلك، سيتعين إعادة تأهيل الإدارة في دورها وتقليص قوتها العاملة من خلال الحد من التعيينات إلى الحد الأدنى الصارم، وتشجيع التقاعد مع وضع آليات تمويل محددة للحد من عددها، ومن خلال عملية واسعة لإعادة توزيع الموظفين على القطاعات ذات الاحتياجات (الخدمات الضريبية والجمارك والإدارة الإقليمية على أساس تقييم المهارات وتنظيم

الدورات التدريبية والتكيف.إجراء الميزانية حسب الهدف، في اختبار لعدة سنوات وقد أكد مؤخرًا قانون الموازنة الأساسي الجديد ذلك بالتالي يجب تعميمه من أجل التمكن من تقييم تكاليف الخدمات الإدارية.

سيتعين إعادة فحص جدول العمل بما يعني وجوب تعزيز الجهود المبذولة لتبسيط الإجراءات من خلال تعميم استخدام NICTs والمواصفات بدلاً من التراخيص، مع ضمان تبسيط محتواها. يجب زيادة المحلات التجارية الشاملة ومراكز الخدمات الإدارية تدريجياً كجزء من تطوير الخدمات الإدارية المحلية. أخيرًا، يجب إعادة فحص التدريب في المدرسة القومية للإدارة، لا سيما على مستوى الدورات العليا التي يجب أن تدفع الهيئة الجديدة للخدمة المدنية العليا، من خلال فتح المزيد من الوصول إلى هذه المدرسة للدرجات الجامعية المختلفة وتحسين محتوى هذا التدريب العملي والنظري.

"تتطلب الفعالية الأكبر لتدخلات الدولة في القطاع العام إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات"

كما تتطلب الفعالية الأكبر لتدخلات الدولة في القطاع العام إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات.

وفي هذا الصدد، فإن المعارضة المعبر عنها ضد خصخصة بعض المؤسسات العامة موضع شك كبير، نظرًا لتدهور الوضع المالي لهذه

المؤسسات وعدم قدرة الدولة على دعمها، وهو ما يشكل اليوم تهديدًا حقيقيًا لاستدامتها، حتى بقائها على قيد الحياة. كما أن الحجة الاجتماعية قابلة للنقاش لأن نتائج الخصخصة السابقة كانت إيجابية إلى حد ما، حيث أدت العديد من التجارب إلى زيادة عدد الموظفين، مثل حالة المغارة العامة التي زاد عدد موظفيها منذ خصخصتها،، من 1550 إلى 4300 أو بنك الجنوب حيث ازدادت القوى العاملة من 1400 إلى 1750 وفي البنك الوطني القطري، الذي شهد تضاعف قوته العاملة ثلاث مرات منذ 2013.

وتجدر الإشارة، علاوة على ذلك، إلى أنه بفضل الموارد التي تم الحصول عليها من عمليات الخصخصة، تمكنت مشاريع البنية التحتية الكبرى من رؤية ضوء النهار. كان هذا هو الحال، على سبيل المثال، مع خصخصة قطاع الأسمنت، الذي تم استخدام عائداته كرافعة لتمويل طريق وادي الزرقة وبنزرت السريعين.

لا أحد في تونس، حتى أكثر الحركات السياسية ليبرالية، يمكنه دعم فرضية الخصخصة الكاملة للمؤسسات العامة. في الواقع، يجب على الدولة أن تحرص على عدم التخلي عن وسائل سياستها في القطاعات الإستراتيجية (الخدمات العامة الكبيرة مثل الكهرباء والمياه والغاز وغيرها). ويمكنها أيضًا أن تحافظ على وجود معين في عدد قليل من الشركات التي، لاعتبارات قطاعية أو أخرى، لا يمكن خصخصتها بالكامل، تمامًا كما يمكنها أيضًا اللجوء إلى "الكرسي الذهبي"، وهو أداة تمنح الدولة حقوقًا معينة دون أن يكون لها، في العودة، مشاركة كبيرة.

في ضوء هذه الاعتبارات، يجب على الدولة، المالك الشرعي الوحيد لهذه الأسهم العامة، وبالتالي المسؤول الوحيد عن إدارة الممتلكات العامة، باستثناء أي طرف آخر، الشروع بسرعة في إعادة هيكلة الشركات المعنية، من خلال اتخاذ التدابير التالية:

"إنشاء "صندوق إعادة هيكلة المؤسسات العامة""

أ - وضع قائمة بالشركات المراد خصخصتها (الأنشطة التنافسية مثل القطاع المصرفي) وتلك التي ستبقى في حضن القطاع العام: الديوان الوطني للتطهير، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الشركة التونسية للكهرباء الخ ....

ب - إنشاء "صندوق إعادة هيكلة المؤسسات العامة" تغذيه عائدات خصخصة هذه الشركات والذي سيخدم فقط، لفترة تحدد لاحقًا، نفقات إعادة الهيكلة لتلك التي تبقى في القطاع العام، أو لتمويل البرامج الدعم الاجتماعي لبرنامج الانتعاش الاقتصادي هذا.

ج - إحراز تقدم في إنشاء آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودراسة إمكانية إدخال أساليب إدارية جديدة، استئناسا بتجارب بعض البلدان.

د - الإسراع في بيع الشركات التي تعرضت للمصادرة للدمج بالقطاع العام.

يجب أن يتغلب الإصلاح الضريبي على قيود الميزانية الحالية. وبعيدًا عن احتمالات اللحظة، يجب أن يكون هذا الإصلاح جزءًا من رؤية عالمية تأخذ في عين الاعتبار دور الضرائب كوسيلة لتنمية الاقتصاد وتلبية احتياجات السكان.

لهذا، يجب عليها محاربة تعقيد النصوص الضريبية التي تشكل عاملاً من عوامل الاحتيال وتجعل الضوابط أكثر تعقيدًا وتهدف إلى تحديث الإدارة الضريبية من خلال تعميق خيار تنظيم الخدمات الضريبية وفقًا لأنواع الضرائب الخاضعة للضريبة على الأشخاص. (الشركات الكبيرة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد، وما إلى ذلك)، ومن خلال زيادة الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المخصصة للتدقيق الضريبي. في هذا الصدد، من المهم تعويض التأخير الذي حدث في السنوات الأخيرة ودمج جميع قواعد البيانات التي ظلت خارج نظام الرقابة الضريبية "SADOK"، مثل قاعدة بيانات CNAM.

> **"الإسراع في بيع الشركات التي تعرضت للمصادرة للدمج بالقطاع العام"**

علاوة على ذلك، نظرًا لتحديات المرحلة التالية والحاجة إلى تلبية شروط إعادة تشغيل اقتصاد البلاد، من المهم الحفاظ على المعدل الأساسي لضريبة الشركات عند مستويات معتدلة ومواصلة وتكثيف مكافحة نظام المعدل الثابت من خلال جميع الوسائل المتاحة: مراجعة البيانات، ومنع

الشركات والمؤسسات العامة من إجراء معاملات بمدفوعات ثابتة والدفع نقدًا بما يتجاوز الحد المعقول.

يجب أن يتطور نظام السعر الثابت نحو النظام المبسط الحقيقي ويجب القيام بكل شيء حتى يتم إعادة القطاع غير الرسمي إلى الحيز المالي.

"الإصلاح المصرفي لا يزال أمامه طريق طويل لنقطعه"

يجب تعميم ضريبة القيمة المضافة تدريجياً بالتوازي مع التخفيض التدريجي في عدد المعدلات وتوحيدها لنفس القطاع وتحديد حل لنظام الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة يمكن أن يضمن حيادها.

على الرغم من أنه بدأ قبل عدة سنوات، إلا أن الإصلاح المصرفي لا يزال أمامه طريق طويل لنقطعه. بالإضافة إلى الاستمرار في تعزيز محفظة البنوك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحوكمة القطاع وإعادة هيكلته، لا سيما البنوك العامة.

تتمثل الخطوة الأولى في جعل الإجراءات لتحسين حوكمة هذه البنوك أكثر فعالية من خلال الفصل بين رئاسة مجلس الإدارة والإدارة العامة وإنشاء هيئة من المديرين المتخصصين من خلال إنشاء " نظام تسجيل للاعتماد، قائمة.

ومن المهم أيضا إيجاد الحلول المطلوبة لصغر حجم البنوك وتفتيت القطاع من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال إلى 200 مليون دينار، حتى لو كان ذلك يعني إعطاء البنوك المختلطة مهلة للالتزام بها وتشجيع التحالفات بين البنوك. وأخيراً، يجب أن تبدأ إعادة هيكلة البنوك العامة وفق خارطة طريق يتم تبنيها مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الاستيعابية للسوق والتوازن المنشود بين المشاركة الأجنبية ورأس المال الوطني.

تم تأجيل إصلاح المعاشات التقاعدية المتصور لعدة سنوات فقط من سنة إلى أخرى. على الرغم من أن الرهانات والبيانات والحلول كانت واضحة، إلا أن الحكومات المتعاقبة أرجأت تنفيذها عن طريق استئناف الدراسات بلا داع بينما كانت الفترة مواتية لمثل هذا الإصلاح مع الزيادات المتتالية في الرواتب التي منحتها السلطات، بما في ذلك جزء كان يمكن استخدامه لتمويل الزيادات الحتمية في مساهمات الموظفين.

"إيجاد الحلول المطلوبة لصغر حجم البنوك وتفتيت القطاع"

يمكن هيكلة الإصلاح حول المحاور التالية:

أ - تأجيل سن التقاعد والسماح لمن يرغب في البقاء في العمل بعد هذا الحد عند الطلب.

ب - ضبط المساهمات وفقًا لبرنامج موزّع على مدار الوقت لمطابقتها، قدر الإمكان، مع برنامج زيادة الرواتب من أجل تقليل تأثيره على القوة الشرائية للموظفين.

ج - مراجعة أساليب تعديل المعاشات بناء على مؤشرات موضوعية مثل التضخم أو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وإنهاء نظام المعادلة المعمول به في القطاع العام.

د - قصر التقاعد المبكر على الحد الأدنى الصارم والبحث عن مصادر تمويل محددة للتقاعد المبكر لأسباب اقتصادية (أموال إعادة هيكلة الشركة، إلخ).

"عدم تعديل أسعار المنتجات المدعّمة يعد إهدارًا ماليًا وظلمًا اجتماعيًا"

من المهم أيضًا، من الآن فصاعدًا، التفكير، مع الحفاظ على نظام الدفع أولاً بأول، في طرق تقديم جرعة من الرسملة تتجاوز حد الراتب المطلوب تحديده.

التعويض هو وباء حقيقي على المالية العامة، التي تتعرض لضغوط هائلة اليوم.

إن عدم تعديل أسعار المنتجات المدعّمة يعد إهدارًا ماليًا وظلمًا اجتماعيًا بقدر ما يفيد التعويض طبقات الدخل الأعلى بشكل أكبر في بعض

السنوات، اقتربت نفقات التعويضات من مستوى الموازنة الاستثمارية للدولة، مما أحبط تطور الدولة والسياسة الاجتماعية نفسها.

يجب أن يكون أي إصلاح يتم إجراؤه في هذا المجال جزءًا من مراجعة شاملة لسياسة التحويلات الاجتماعية من خلال إعادة توجيه جزء من المدخرات التي تم تحقيقها بفضل استهداف أفضل للتعويضات من حيث السلع الاستهلاكية نحو القطاعات الاجتماعية التي اتضحت أهميتها خلال أزمة فيروس كورونا، ولا سيما أزمة الصحة، بحيث تؤدي العملية في نهاية المطاف إلى تحسين الإنفاق على التحويلات الاجتماعية من خلال إعادة توجيهها في اتجاه الاحتياجات الجديدة المحسوسة.

في هذا السياق وفي غياب إنشاء نظام توصيل مباشر لدعم المواد الغذائية من قواعد البيانات التي تم إنشاؤها أثناء اختبار كوفيد Covid 19، من المهم استئناف عملية التعديل التدريجي للأسعار.

الفئات المحرومة (تعديل حديث لـ SMIG وSMAG، وزيادة بدلات PNAFN، وأجور عمال البناء، وما إلى ذلك ....).

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تركز التعويضات، قدر الإمكان، على عدد مخفض من المنتجات من أجل تسهيل الدعم.

بالنسبة للطاقة، بالإضافة إلى تعديل الأسعار عند الضرورة، يجب أن يتركز الجهد على تطوير الطاقات المتجددة بكافة أشكالها خاصة الانتاج

برسكلة النفايات ولنا خبرة دولية في هذا المجال وتعزيز فعالية آليات التعويض. وبالتالي، يجب أن يتم دعم الوقود في الزراعة بأثر رجعي على أساس الإنتاج الذي يتم تنفيذه بالفعل من أجل تحديد الأهداف بشكل أفضل وتجنب التجاوزات.

ومع ذلك، لن تنجح هذه السياسة إلا إذا تم التحكم في التضخم الناتج عن المنتجات غير المعوضة واحتوائه عند مستويات معتدلة، مما يثير التساؤل حول إستراتيجيتين لتعزيز الإنتاج، لا سيما في الزراعة، للتحكم في قنوات التوزيع، للإمداد، بما في ذلك من خلال الواردات، وكذلك السياسة النقدية، التي يجب تعزيز فعاليتها.

خامسا - استراتيجيات قطاعية أكثر تكيفاً

يجب دعم هذه الإصلاحات الأفقية باستراتيجيات قطاعية مناسبة في الزراعة والنقل وتحلية المياه والصناعة والسياحة والطاقة والخدمات مع استهداف الوصول إلى أنشطة ذات قيمة مضافة عالية ونطاقات أكثر تفصيلاً من المنتجات.

وبالتالي، في الصناعة، سيتعين على الدولة التركيز على تطوير مجالات واعدة مثل التكنولوجيا الحيوية، والصناعات الدوائية، والصناعات المرتبطة بالطاقات المتجددة (رسكلة النفايات)، وتحديث قطاع النقل باعتماد وسائل متطورة من ذلك القطار السريع بالاستفادة من خطوط السكك الحديدية الموضوعة منذ القرن الماضي، في نفس الوقت مع الحفاظ على الأنشطة في

قطاع النسيج، والأغذية الزراعية ووضع استراتيجيات لتغطية النقص في المياه بإنشاء محطات تحلية ماء البحر، والصناعات الميكانيكية من خلال الانتقال إلى السوق الراقي وإدماج المزيد من القيمة المضافة في المراحل الأولى من الإنتاج (التعبئة والتغليف، والتصميم، والخدمات اللوجستية، وما إلى ذلك ...).

يجب أن تتماشى هذه الاستراتيجيات القطاعية مع خيار انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي بما يتطلبه ذلك من حيث القدرة التنافسية وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

"سيستمر استئناف مسار النمو بالاعتماد على تحسين مناخ الأعمال"

يجب عليهم أيضًا أن يأخذوا في الاعتبار عددًا من القيود: التأكد من أن المجالات المستهدفة ذات قيمة مضافة عالية، وحاملة للنمو المستقبلي وقادرة على توليد أكبر عدد من الوظائف لصالح الخريجين.

يجب أن تتركز الجهود بشكل خاص على الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي العالي والابتكار وأنظمة التقييس والجودة وتشجيع الشركات على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين قدرتها التنافسية.

من الواضح أن مثل هذا النهج يتطلب توافر موارد بشرية عالية الجودة، الأمر الذي يدعو إلى المراجعة في نظام التعليم والتدريب، الذي يجب أن يهدف إصلاحه إلى تطوير المهارات على جميع المستويات، سواء من حيث الأساليب وطرق التدريس الخاصة بالتدريب ومحتوى المناهج.

سادسا: تطهير مناخ الأعمال

سيستمر استئناف مسار النمو بالاعتماد على تحسين مناخ الأعمال.

السياق الاجتماعي والإضرابات والاعتصامات وكذلك شيطنة رجال الأعمال وعدم التمييز بين من يؤدون واجباتهم الاجتماعية والمالية بشكل صحيح مثل أي مواطن صالح، وأولئك الذين يندرج نشاطهم تحت المزيد من التهريب، تجعل رجال الأعمال يقفون مكتوفي الأيدي والخمول أو حتى المغادرة والسفر إلى الخارج.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن بعض الدول قد ذهبت إلى حد اعتماد تدابير الحماية الجنائية لأعمال الإدارة، باستثناء حالات اختلاس الأموال العامة، أو إساءة استخدام أصول الشركات، أو السرقة أو ثبوت الفساد.

إن تحسين مناخ الأعمال لا يضر بأي حال من الأحوال بالجهود التي يجب على الدولة أن تبذلها من أجل مكافحة ظاهرة الاختلاس والفساد.

ومع ذلك، يجب أن يدرك المرء أن السياسات العامة السيئة تأتي بتكلفة أعلى بكثير على المجتمع من العمليات التي تندرج تحت ما أصبح يسمى "فساد". وبالتالي، كان لانخفاض قيمة الدينار بين عامي 2016 و2018 أثر زيادة الدين بنسبة 15٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي، دون السماح للبلاد بتحقيق هدف تعزيز الصادرات والنمو.

"إن خفض التصنيف السيادي للبلاد سبع مرات كان له تأثير على زيادة هوامش المخاطر للقروض الجديدة"

وبالمثل، فإن خفض التصنيف السيادي للبلاد سبع مرات كان له تأثير على زيادة هوامش المخاطر للقروض الجديدة التي تم الاتصال بها في السوق المالية الدولية بنحو أربع نقاط، مما يساهم في زيادة مستوى الدين. أدت عمليات التوظيف وزيادة الأجور دون تعويض منتج إلى مأزق حقيقي في الميزانية.

يمكننا مضاعفة أمثلة السياسات العامة غير القادرة على التكيف، مما يثير مسألة المساءلة في ظل هذه السياسات.

وقد بذل ديوان المحاسبة بعض الجهود لتوجيه نشاط هذه الولاية القضائية نحو تقييم السياسات العامة.

تعد الميزانية حسب الإجراء الموضوعي الذي بدأ بموجب قانون الموازنة الأساسي الجديد خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه.

لكن هذه الجهود تحتاج إلى تعزيز من أجل جعل تقييم السياسات العامة وظيفة أساسية للسلطات العامة على أعلى مستوى.

إن فكرة إنشاء مؤسسة متخصصة في تقييم السياسات العامة عدة مرات تستحق المزيد من الدراسة.

الخلاصة

يظهر التدهور في تصور تونس في الخارج بشكل خاص على مستوى تدهور التصنيف السيادي من قبل وكالات التصنيف المختلفة ثماني مرات منذ عام 2010 دون أي رد فعل جوهري من قبل الحكومات المتعاقبة.

"تحتاج تونس، للفترة المقبلة، إلى إرادة سياسية أقوى، وقدرة كبيرة على الشروع في الإصلاحات المطلوبة"

التدهور الأخير من جانب وكالة موديز بالتراجع إلى تصنيف Caa1 بما يعني الانقلاب اللطيف على سمعة البلاد المالية، والتراجع المتتالي في ترتيب تونس في تقرير دافوس وممارسة الأعمال التجارية والشفافية الدولية يؤكد هذا التدهور بشكل واضح.

من أجل استعادة اقتصادها، تحتاج تونس، للفترة المقبلة، إلى إرادة سياسية أقوى، وقدرة كبيرة على الشروع في الإصلاحات المطلوبة والسياسات العامة المناسبة والفعالة، فضلاً عن الاستماع بشكل أفضل إلى الشعب وهما عاملان مختلفان وقدرة حقيقية لإعادتهم إلى العمل ودمج مخاوفهم في عملية توافقية.

سيتعين على البلاد أولاً الاعتماد على قدراتها الخاصة والنظر إلى دعم المجتمع الدولي على أنه مجرد عنصر مساعد.

للقيام بذلك، لديه عدد من الأصول التي سيحتاجها لمعرفة كيفية استخدامها بشكل جيد، وعلى وجه الخصوص:

أ - خبرة في إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية كما كان الحال عام 1986 مع إنشاء برنامج التكيف الهيكلي؛

ب - قدرة تم تأكيدها مرارًا وتكرارًا عبر التاريخ، للارتداد بمجرد استيفاء الشروط المطلوبة. ربما يكون للحجم المعتدل للبلد علاقة به، والمكاسب المعتدلة في حصة السوق كافية لإنعاش اقتصاد البلاد؛ ولا تزال الإدارة قادرة على الاضطلاع بدور مهم في إنعاش الوطن بشرط إعادة تأهيلها في دورها وحماية مدرائها التنفيذيين لتعبئتهم مرة أخرى وإشراكهم في طريق المبادرة والإبداع.

محمد عياشي العجرودي

الخاتمة

يجب تشجيع المبادرة والإبداع لتعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال مساعدة رواد الأعمال على إنشاء الأعمال في مختلف المجالات، من خلال تسهيل وتسريع جميع الإجراءات الإدارية المفيدة للتنمية الاقتصادية للشركات، ومختلف التراخيص السريعة.

تسهيل إنشاء المناطق الحرة على مختلف النقاط الحدودية الاستراتيجية.

علينا ان نكون في منافسة مع دول أخرى، بشأن المزايا الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب.

- **مشروع التنمية الاقتصادية:**

كل شيء في زماننا مرتبط بالوقت وبالطاقة التي لها تكلفة يجب إدارتها وتحسينها بقيمة مضافة، وان نعود للوضع الاستراتيجي المثالي الذي عرفته تونس في حوض البحر الأبيض المتوسط.

لذلك يجب استكشاف وتطوير العديد من القطاعات:

البنى الأساسية.

الطاقة.

• **الخدمات اللوجستية:**

تحسين وسائل النقل التي تربط المناطق الجغرافية داخل وخارج الدولة.

لم نعد نتخيل قضاء من 6 إلى 8 ساعات من النقل بين الشمال والجنوب لأقل من 1000 كيلومتر.

• **يجب تطوير خط السكة الحديدية بشكل حتمي:**

لتقليل تكلفة الانجاز، من الضروري إعادة استخدام مسار الخطوط القديمة الموجودة، وإعادة تأهيلها بمعدات مبتكرة وبالتالي تقليل وقت التنقل بشكل كبير.

• **الموانئ:**

إعادة تأهيل وتطوير الموانئ القائمة، قابس مثلا قد تستفيد من مشروع مهم للغاية يسمى "المياه العميقة".

بنزرت من خلال موقعها الجغرافي في قلب البحر الأبيض المتوسط، ستصبح منطقة حرة.

يجب مضاعفة معدات التحميل والتفريغ في الموانئ وتحديثها وفقًا للمعايير الدولية المنافسة، من أجل أن تصبح بلادنا محورًا بحريًا من الدرجة الأولى في البحر الأبيض المتوسط لتسهيل تجارة وخزن البضائع إلى إفريقيا.

• **المطارات:**

إعادة المطارات إلى الخدمة، ولا سيما مطار قابس، الذي لديه القدرة على أن يصبح نقطة عبور دولية لشركات الشحن والمسافرين، ويمكن أن يستوعب شركات النقل الكبيرة جدًا.

- والحصول على التراخيص لخدمة المزيد من الوجهات الدولية مباشرة.

- وتطوير السفر والنقل من خلال الطائرات الخاصة.

* **الطاقة:**

- رسكلة النفايات:

تطوير إنتاج الطاقة عن طريق رسكلة وحرق النفايات المنزلية، دون فرز، مما يقلل بشكل كبير من تكلفة الطاقة، ويضيف تأثيرًا بيئيًا وصحيًا مفيدًا للغاية.

إنها طاقة نظيفة ومتجددة تستفيد من - ائتمان الكربون - وهو حل أثبته عدد كبير من البلدان على مدار 40 عامًا.

(يجب أن نتذكر: أن دفن النفايات المنزلية، الذي يتم ممارسته حاليًا، له تكلفة عالية والعديد من المخاطر الصحية والبيئية، لا سيما التخزين، على

المدى الطويل، من مناسيب المياه الجوفية التي هي بالفعل نادرة وغير كافية).

*** الطاقة الشمسية والطاقة المجمعة:**

كما يوحي الاسم، فإن الطاقة الشمسية هي مصدر طاقة مشتق من الإشعاع الشمسي. هذا يجعل من الممكن إنتاج الكهرباء، وبالتالي التدفئة: على وجه الخصوص لتدفئة المنازل وإنتاج الماء الساخن المنزلي.

هذه طاقة نظيفة ومتجددة، لا تنبعث منها الغازات الدفيئة ولا تنضب، على عكس الوقود الأحفوري (الغاز وزيت الوقود) التي محكوم عليها بالزوال وتلوث البيئة.

محمد عياشي العجرودي

رحلة البناء والابتكار والانجاز

هو صاحب أفكار ومخترع، ومطور وصناعي مشهور، هناك العديد من القبعات لمحمد عياشي العجرودي. هذا التونسي الفرنسي الذي استثمر في الكثير من مجالات حياتنا، في الطاقات المتجددة، في تحلية المياه، في النقل، في الإنشاءات الضخمة والصناعات المتطورة، في الإعلام والاتصال والسينما الخ...

لكن ما يصنع الفارق بشكل كبير مع السيد العجرودي على غرار الرجال المؤثرين هو ذوقه للتطورات التكنولوجية ومعرفته لتحسين حياتنا اليومية وحياة الناس بشكل كبير.

في رحلته الطويلة كمخترع ومبتكر ومبدع ومهندس موهوب أنجز الكثير من الأعمال في مناطق العالم المختلفة بما جلب له عشرات التكريمات.

المهندس الهيدروليكي محمد عياشي العجرودي، خريج كلية بوليتاك في مدينة ليل، حقق نجاحًا خفيًا في مسيرته المعرفية، فمنذ سن مبكرة ووصوله إلى الأراضي الفرنسية، تألق من خلال الدراسة والعمل بما احدث ثورة في العالم الصناعي.

يعمل حاليًا على ابتكارات جديدة لمعالجة المشكلات البيئية والتنموية ودفع التطور والرقي في الدّول النّاشئة والبلدان التي تمرّ بصعوبات في مساراتها التنموية.

2022